S/2006/248

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
19 April 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه تقريري نصف السنوي الثالث بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وذلك عملا بطلب المجلس الوارد في بيان رئيسه المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36) والذي يقضي بأن أستمر في تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار.

(توقيع) كوفي **عنان**

270406 270406 06-31493 (A)

التقرير نصف السنوي الثالث المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - مقدّمة

١ - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الثالث الذي أقدمه إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وذلك عملا بالطلب الصادر عن المجلس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36)، بأن أستمر في تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار.

٢ - وفي القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، أعاد مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي. ودعا المجلس جميع الأطراف المعنية إلى التعاون معه بشكل تام وعلى وجه الاستعجال، من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ولجميع القرارات ذات الصلة المعنية باستعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي. وحدّد القرار أيضاً عدداً من البنود من بينها ما يلي:

(أ) انسحاب جميع القوات الأجنبية المتبقية من لبنان؛

(ب) حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛

(ج) بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛

(د) الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.

وأعلن المجلس أيضاً دعمه لإرساء عملية انتخابية حرة ونزيهة في إطار الانتخابات الرئاسية اللبنانية التي كانت مرتقبة آنذاك، على أن تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني وتنظم دون تدخل أو نفوذ أجنبي.

٣ - وفي تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/673)، أشرتُ إلى أن الأطراف المعنية قد أحرزت مزيدا من التقدم الملموس صوب تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وخلصت إلى أنه تم الوفاء بعدد من المتطلبات التنفيذية المنبثقة من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ومن بينها انسحاب القوات السورية من لبنان، وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة. كما ذكرتُ أنه لا تزال هناك متطلبات أخرى يتعين الوفاء بها، وبخاصة حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيطرة الحكومة على جميع أرجاء لبنان، والاستعادة التامة والاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدته وسلامته

الإقليمية واستقلاله السياسي، وعلى الأخص عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية عادية مع الجمهورية العربية السورية وترسيم الحدود بينها وبين لبنان.

٤ - وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3)، رحّب مجلس الأمن بتقريري، وأعاد تأكيد دعمه الراسخ لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. وأشار المجلس بأسف إلى أن بعض أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لم تنفذ حتى الآن، ومنها على وجه الخصوص حلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني ودون أي تدخل أو تأثير أجنبي. وأثنى المجلس على الحوار الذي بدأته الحكومة اللبنانية والخطوات التي اتّخذتها، ودعاها إلى مواصلة جهودها من أجل إحراز تقدم بشأن جميع هذه المسائل وفقا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، والسعي إلى إقامة حوار وطني واسع النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المجلس سائر الأطراف المعنية، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى التعاون لبلوغ هذه الغاية.

ثانيا - معلومات أساسية

٥ - في الأشهر الستة التي انقضت منذ تقريري الأخير المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/673)، ظل الوضع في لبنان متوترا.

٦ - وأود أن ألاحظ بارتياح أن عدد الهجمات الإرهابية وأعمال الترويع انخفض انخفاضا كبيرا مقارنة بالأشهر الستة السابقة. ولكن لا يزال يسود جو عام من الخوف وعدم الأمان. وفي عمل إرهابي يثير عميق الأسف، قُتل جبران تويني النائب والصحفي ومدير التحرير اللبناني مع ثلاثة آخرين في انفجار سيارة وقع في ضواحي بيروت في يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي بيان رئاسي مؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/61)، أدان المجلس الهجوم أشد الإدانة، وأعرب مجددا عن قلقه البالغ إزاء تأثير تلك الاغتيالات، وأعاد تحذيره لرعاة الإرهاب في لبنان من أنهم سوف يساءلون عن جرائمهم في نهاية الأمر. وأعاد المجلس في ذلك البيان أيضا تأكيد قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وكرر مرة أخرى دعوته إلى الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. وقد شَاركتُ المجلس فيما أبداه من إدانة لذلك التفجير.

٧ - وفي هذا السياق، أشيرُ إلى أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، التي تحقق في عملية الاغتيال الإرهابية التي أودت بحياة رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين في وسط بيروت، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ما زالت تتابع عملها

في لبنـان. كمـا أود أن أشـير أيـضا إلى أن اللجنـة قامـت، تنفيـذا للقـرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بتقديم مساعدتها الفنية إلى السلطات اللبنانية فيما تجريه من تحقيقات بشأن الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٨ - وفي تقريري الأخير، المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/673)، أشرتُ إلى أن لبنان يشهد فترة انتقالية حاسمة. وذكرتُ أن لبنان دخل مرحلة جديدة من تاريخه تحمل في ثناياها الإمكانات التي تتيح للبنانيين أخيرا أن ينفضوا عن أنفسهم ماضٍ أليم، وأن يتحدوا ويبنوا مستقبلا جديدا يقوم على تقرير المصير والاستقلال والتعايش والسلام. وفي الأشهر الستة الماضية، واصل لبنان انتقاله إلى هذه المرحلة الجديدة من تاريخه، لكنه شهد أيضا انتكاسات مؤقتة تُذكِّر بشدة أن هذه المرحلة الجديدة لا تزال هشة.

٩ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، علق أعضاء حركة أمل وحزب الله مشاركتهم في الحكومة، احتجاجا على طلب حكومة لبنان من الأمم المتحدة إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المشتبه بتورطهم في اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري. وبقيت العملية السياسية تواجه طريقا مسدودا إلى أن عاد الوزراء إلى الحكومة في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

١٠ - وبناء على مبادرة من رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، اجتمع ١٤ من قادة الفصائل والأحزاب اللبنانية في الجلسة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني الذي عُقد في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦. وشملت بنود جدول أعمال المؤتمر ما يلي: (أ) التحقيق في الاغتيال الإرهابي الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري؛ (ب) الموضوع الفلسطيني في لبنان؛ (ج) العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية السورية؛ (د) وضع مزارع شبعا؛ (هـ) مصير الرئاسة؛ (و) سلاح حزب الله. وتم التوصل إلى عدد من الاتفاقات بشأن البنود الأربعة الأولى قبل أن يجري تأجيل الحوار في ٣ نيسان/أبريل[1].

١١ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، أعلنت قوى الأمن اللبنانية أنها أصدرت مذكرات توقيف بحق ١٤ شخصا كانوا ينوون فيما يبدو تنفيذ هجمات إرهابية في لبنان، وقد ألقت القبض على ٩ أشخاص. وقيل أن المجموعة كانت تدبر لاغتيال الشيخ حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله.

---

(١) مرفق نسخة من القرارات التي تم حتى موعد تقديم هذا التقرير التوصل إليها في إطار الحوار الوطني (انظر المرفق الأول).

١٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، خيم التوتر على العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. وجرى تبادل الاتهامات في تصريحات علنية، طال بعضها قادة سياسيين.

ثالثا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١٣ - أحرز اللبنانيون مزيدا من التقدم الملموس نحو التنفيذ الكامل لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما من خلال الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الوطني. ويقتضي تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الوطني ويرتهن بوجود تعاون عاجل من جانب الأطراف الأخرى غير اللبنانية من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) دون إبطاء. وفي إطار الحوار الوطني، كُلف رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بزيارة دمشق في أقرب فرصة لمتابعة المسائل ذات الصلة التي يلزم معالجتها من خلال الحوار الثنائي.

١٤ - وحتى اليوم، لم يجر بشكل كامل تنفيذ أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) التي تدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، والاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع.

ألف - انسحاب القوات الأجنبية المنتشرة في لبنان

١٥ - في تقريري الأخير، ذكرتُ أنه تم الوفاء بالشرط الذي يقضي بانسحاب القوات والمعدات العسكرية السورية، وأشرتُ إلى استثناء محتمل يتمثل في منطقة دير العشائر التي كان وضعها يلفه الغموض، وكان لا يزال فيها وجود عسكري سوري. ومن ثم، أشرتُ إلى أوجه التعقيد الناجمة عن عدم وجود حدود متفق عليها ومرسَّمة بشكل واضح بين لبنان والجمهورية العربية السورية، الأمر الذي أبرز الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق رسمي للحدود وإلى ترسيم الحدود بين البلدين.

باء - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٦ - وفي تقريري الأخير، ذكرتُ أن مجلس الأمن يركز بصورة رئيسية في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد. وما زلتُ أُولي هذه المسألة أولوية قصوى في إطار الجهود التي أبذلها للمساعدة على تنفيذ القرار.

١٧ - وفي تقريري الأخيرين، (S/2005/272) المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و (S/2005/673) المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حددتُ عددا من العناصر التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لإعادة إرساء سيادة لبنان ووحدته واستقلاله السياسي وللاحترام التام لها. وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

(أ) إجراء انتخابات برلمانية حرة ذات مصداقية في لبنان؛

(ب) إنهاء وجود جهاز الاستخبارات السوري ونفوذه في لبنان؛

(ج) إقامة تمثيل دبلوماسي متبادل بين الجمهورية العربية السورية ولبنان؛

(د) إبرام اتفاق للحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية وترسيم الحدود بين البلدين؛

(هـ) وقف عمليات تحليق الطيران الإسرائيلي التي تنتهك سلامة لبنان الإقليمية.

انتخابات برلمانية حرة ذات مصداقية

١٨ - خَلُصت في تقريري الأخير إلى أنه على الرغم من ضرورة العمل المستمر لضمان حرية ومصداقية العمليات الانتخابية في لبنان على نطاق واسع، فإن الطلب التنفيذي المستمد من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والمتعلق بضرورة إجراء انتخابات حرة ذات مصداقية، تم استيفاؤه.

جهاز الاستخبارات السورية والأنشطة الجارية في لبنان

١٩ - في تقريري الأخير، أشرتُ إلى أن بعثة التحقق التي أوفدتُها إلى لبنان تحققت من الانسحاب الكامل والتام للقوات والمعدات العسكرية السورية من لبنان، مع وجود استثناء محتمل يتمثل في منطقة دير العشائر. كما أشرتُ إلى أن البعثة لم يمكنها أن تخلص بشكل مؤكد إلى أن جهاز الاستخبارات السوري قد انسحب تماما من لبنان. وقد أبلغتني حكومة لبنان بأنها على ثقة من أن الاستخبارات السورية انسحبت بصورة عامة، رغم أن الأنباء والاتهامات ظلت تتردد من حين إلى آخر بشأن استمرار أنشطة الاستخبارات السورية في لبنان. كما أبلغتني الحكومة اللبنانية باستمرار عملية التحوّل وإعادة التنظيم داخل أجهزة الأمن اللبنانية وبأنها لم تفرض بعد سيطرتها الكاملة على جميع الأجهزة. وقد نفت حكومة الجمهورية العربية السورية جميع الاتهامات التي تُشير إلى أن لها أي وجود أو أنشطة تتعلق بالاستخبارات في لبنان.

إقامة تمثيل دبلوماسي متبادل

٢٠ - أشرت في تقريري الأخير إلى تطلع لبنان والجمهورية العربية السورية المستمر إلى إضفاء شكل رسمي على العلاقات الثنائية بينهما. وأعربت عن أملي في أن تقوم الحكومتان قبل موعد تقديم التقرير الحالي إلى مجلس الأمن باتخاذ خطوات ملموسة لإضفاء طابع رسمي على الروابط القائمة بين بلديهما، بوصفهما بلدين ذوي سيادة ومستقلين.

٢١ - وفيما يتعلق بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، تقرر في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ وفي سياق الحوار الوطني اللبناني، إرساء العلاقة بين البلدين ''على أساس قواعد ثابتة وواضحة تؤدي إلى تصحيح ما شاب هذه العلاقات من خلل''. كما اتفق بصفة خاصة في إطار هذا الحوار على أن يقوم كل من الجانبين بضبط الحدود بينهما، وأن تتخذ الحكومة اللبنانية الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق على أن يكون مبدأ عدم تدخل أي من الدولتين في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى هو المبدأ الذي يوجه العلاقات الثنائية، وعلى أن تتجسد في أقرب وقت ممكن العلاقة القائمة على الثقة والاحترام المتبادلين في إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين على مستوى السفارة. واتفق في الحوار الوطني كذلك على تفعيل لجنة مشتركة بين سوريا ولبنان للعمل بأسرع شكل ممكن على إنهاء ملف المفقودين والمعتقلين في البلدين.

٢٢ - وأود أن ألاحظ، وأن أؤكد، أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الوطني تعكس الأحكام ذات الصلة من وثيقة الوفاق الوطني لعام ١٩٨٩، المعروفة أيضا باتفاق الطائف، وتعيد تأكيد هذه الأحكام، وهي الوثيقة التي تم التفاوض عليها وإبرامها بين الأحزاب والفصائل السياسية اللبنانية تحت رعاية جامعة الدول العربية في الطائف بالمملكة العربية السعودية. وقد صدق البرلمان اللبناني على اتفاق الطائف الذي وضع نهاية لأعمال القتال والحرب الأهلية التي طال مداها في لبنان، كما أقر مجلس الأمن ذلك الاتفاق. وفيما يتعلق بالعلاقات اللبنانية السورية، نص اتفاق الطائف على أنه:

> ''ينبغي ألا يُسمح للبنان بأن يشكل مصدر تهديد لأمن سوريا، وألا يُسمح لسوريا بأن تشكل مصدر تهديد لأمن لبنان تحت أي ظرف من الظروف. وبناء عليه، ينبغي ألا يسمح لبنان بأن يكون ممرا أو قاعدة لأي قوة أو دولة أو منظمة تسعى إلى تقويض أمنه أو أمن سوريا. وينبغي ألا تسمح سوريا، الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته والانسجام بين مواطنيه، بأي عمل من شأنه أن يهدد أمن لبنان واستقلاله وسيادته''.

٢٣ - ولم يجر بعد ترجمة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سياق الحوار الوطني إلى ممارسات فعلية. فتنفيذ هذه الاتفاقات، بحكم طبيعته، يقتضي التعاون بين لبنان والجمهورية العربية السورية، بل ويتوقف على ذلك التعاون. وذكرت حكومة الجمهورية العربية السورية أنها تعتبر ”أن قنوات الاتصال والتجارة تطورت فعليا بما يكفي لجعل فتح السفارات غير ضروري، رغم أن دمشق لا تستبعد إمكانية إقامة بعثات دبلوماسية في وقت ما في المستقبل“[٢].

٢٤ - وقد طُلب إلى رئيس الوزراء السنيورة في سياق الحوار الوطني أن يقوم بزيارة إلى دمشق في أقرب فرصة ممكنة لمتابعة المسائل ذات الصلة التي يلزم معالجتها من خلال الحوار الثنائي. إلا أنه لم تجر حتى اليوم أي مناقشات أخرى بين حكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن مسألة فتح سفارة في عاصمة كل من البلدين. وقد ساد التوتر العلاقات الثنائية أثناء فترة الأشهر الستة الماضية[٣].

ترسيم الحدود

٢٥ - حسبما ذكرته في تقريري الأخير، فإن ثمة حاجة، في إطار إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين البلدين، وفي سبيل ضمان سيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، إلى إبرام اتفاق رسمي بين الجمهورية العربية السورية ولبنان بشأن الحدود وترسيم تلك الحدود على الأرض. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة بالنظر إلى الالتباس السائد بشأن ما إذا كانت منطقة دير العشائر، التي لا تزال إحدى الكتائب السورية تتمركز فيها، تقع على الجانب اللبناني أو الجانب السوري من الحدود.

٢٦ - وقد أكدت لي حكومة لبنان والقوات المسلحة اللبنانية وقوع المزيد من عمليات النقل غير المشروع للسلع، ومن بينها الأسلحة، وأن هذا الأمر صعب منعه لوجود عدد من القرى على طول الحدود اللبنانية السورية يقع جزء منها في أحد البلدين وجزء في البلد الآخر، ولم يجر ترسيم الحدود بوضوح وبيانها فعليا على الأرض. وحسب أقوال قيادة الجيش

---

(٢) أدلى وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، وليد المعلم بهذه التعليقات العامة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

(٣) على سبيل المثال، أصدرت محكمة جزائية ابتدائية سورية، في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، أمر استدعاء لوزير الاتصالات اللبناني، مروان حمادة، والنائب وليد جنبلاط والصحفي فارس خشان، بعد شكوى تقدمت بها نقابة المحامين السوريين اتهمت بها اللبنانيين الثلاثة بالتحريض ضد الوحدة الوطنية في الجمهورية العربية السورية. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أعلن المدعي العام في المحكمة العسكرية السورية أن قرارا قد صدر باتخاذ إجراءات قانونية في حق الوزير مروان حمادة، والنائبين سعد الحريري ووليد جنبلاط، والصحفي فارس خشان، بسبب تصريحاتهم ضد الجمهورية العربية السورية، ولأنهم ”يحرضون بلدانا أجنبية على معاداة الجمهورية العربية السورية وقادتها“.

اللبناني، هناك عدد من المواقع يلف الغموض وضعها، وهناك أيضا تباين بين الخرائط اللبنانية والخرائط السورية الرسمية.

٢٧ - وقد أشرت في تقريري الأخير إلى ما ذكره لي رئيس الوزراء اللبناني السنيورة، من أن المحادثات بين لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن ترسيم الحدود بدأت مؤخرا، في إطار إحياء حوار كان قد بدأ في عام ١٩٦٤ وتوقف في عام ١٩٧٥.

٢٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، وجدت لجنة عسكرية سورية لبنانية مشتركة شُكلت لتحديد ما إذا كانت دير العشائر تقع ضمن أراضي لبنان أو أراضي الجمهورية العربية السورية، أن هناك تباينا بين خرائط البلدين. واقترحت اللجنة إعادة تفعيل لجنة الحدود التي ظلت تعمل حتى عام ١٩٧٥، لكنها لم تكمل عملها، وذلك من أجل إزالة الاختلافات القائمة حتى يمكن ''ترسيم الحدود بطريقة لا لبس فيها والالتزام بها''.

٢٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وجه رئيس الوزراء اللبناني السنيورة، رسالة إلى الأمين العام للمجلس السوري اللبناني الأعلى يطلعه فيها على منازعات نشبت بين مزارعين لبنانيين ومزارعين سوريين حول ملكية أراضٍ تقع بمحاذاة الحدود، ويقترح إعادة تفعيل لجنة الحدود المشتركة بناء على توصيات اللجنة العسكرية المشتركة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أبلغ رئيس الوزراء السوري، محمد ناجي العطري، نظيره اللبناني عن طريق الأمين العام للمجلس السوري اللبناني الأعلى بأن الجمهورية العربية السورية وافقت على إعادة تفعيل لجنة الحدود المشتركة، لكنه وضع مجموعة من الشروط أبرزها اقتراح تقدمت به الجمهورية العربية السورية لإجراء عملية ترسيم الحدود المشتركة على خمسة مراحل، بدءاً بالحدود البحرية والحدود البرية في الشمال، قبل الانتقال إلى منطقة دير العشائر/عرسال. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمزارع شبعا، كانت الموافقة السورية مشروطة بعدم ترسيم الحدود في المناطق المحتلة إلا بعد التوصل إلى اتفاق سلام عادل وشامل.

٣٠ - وفي رسالة وجهها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ رئيس الوزراء اللبناني السنيورة، إلى رئيس الوزراء السوري العطري، أعرب عن تقديره لموافقة الجمهورية العربية السورية على ترسيم الحدود. وفيما يتعلق باشتراط الجمهورية العربية السورية عدم ترسيم الحدود في المناطق التي تحتلها إسرائيل، كتب السنيورة أنه ''من الضروري إرساء آلية مشتركة لترسيم الحدود بين بلدينا الشقيقين، بالتعاون مع الأمم المتحدة، لأن هذا من شأنه أن يساهم في تحرير المزارع من الاحتلال الإسرائيلي''. واقترح رئيس الوزراء السنيورة، ''ترسيما عاجلا وشاملا يغطي مزارع شبعا، نظرا لأهميتها الوطنية، الأمر الذي يتطلب عملا مشتركا وعاجلا من أجل اتخاذ الخطوات العملية الضرورية لإرساء هذه الآلية، في سبيل إنجاز هذا العمل الوطني الهام في أقرب فرصة ممكنة''. ولم يصدر أي رد على هذه الرسالة، كما أنها لم تلق أي متابعة.

٣١ - وفي هذا السياق، أشير إلى أن وضع مزارع شبعا ما زال قيد المناقشة فيما بين اللبنانيين وفي المنطقة. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن المشاركين في الحوار الوطني اللبناني أكدوا دعمهم في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ لجميع الاتصالات التي تجريها حكومة لبنان من أجل ''إرساء الهوية اللبنانية لمزارع شبعا'' و ''ترسيم حدود المنطقة وفقا للإجراءات والمبادئ التي أقرها وقبلتها الأمم المتحدة''.

٣٢ - وحسبما ذكرته بتفصيل أكبر في تقاريري السابقة، أكد مجلس الأمن مرارا أن إسرائيل سحبت في عام ٢٠٠٠ قواها من جميع الأراضي اللبنانية تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وأنه يعتبر مزارع شبعا أرضاً سورية محتلة، بناء على المعلومات التي توافرت للأمم المتحدة بشأن الحدود الدولية عند ترسيم الخط الأزرق للانسحاب.

٣٣ - وكما أشرت في تقريري إلى مجلس الأمن (S/2000/460)، المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ و (S/2000/590 و Corr.1) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فإن تحديد الأمم المتحدة لوضع مزارع شبعا ''لا مساس فيه بأي اتفاق معترف به دوليا بشأن الحدود قد يرغب لبنان والجمهورية العربية السورية في إبرامه في المستقبل''. إلا أنه، ما لم تتخذ حكومتا لبنان والجمهورية العربية السورية خطوات لتغيير ذلك الوضع بموجب القانون الدولي، وإلى أن تفعلا ذلك، فإن وضعها الحالي كأرض سورية محتلة يظل قائما.

٣٤ - وقد أعرب لبنان مرارا عن التزامه باحترام الخط الأزرق، سواء خطيا أو من خلال تصريحات علنية، من قبيل التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية، فوزي صلوخ، بعد اجتماعه بمبعوثي الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، في بيروت في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦. وفي هذا السياق، أشير بصفة خاصة إلى الرسالة المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/54/914-S/2000/564)، التي وجهها إليّ الرئيس إميل لحود، والتي التزمت فيها السلطات اللبنانية بقبول الخط الأزرق واحترامه إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بين لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن ترسيم الحدود[٤].

(٤) عرض الرئيس اللبناني لحود، في الرسالة التي وجهها إليّ، والمؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/564)، الموقف اللبناني بشأن الخط الأزرق، وكتب أنه ''بالنسبة لمزارع شبعا فقد كان واضحا في تقرير سعادة الأمين العام أنه اعتمد خطا عمليا في تلك المنطقة على ضوء عدم توفر خرائط قديمة تؤكد الحدود هناك بين لبنان وسوريا. وعلى هذا الأساس اعتبر الخط العملي هو الخط الفاصل ما بين انتداب UNIFIL وانتداب UNDOF، مع إشارة الأمم المتحدة بأن هذا الخط العملي لا يمكن بأي حال اعتباره يمس بالحقوق الحدودية الدولية بين الأطراف المعنية. ولقد وافق لبنان على هذا التقييم بانتظار إيجاد صيغة مشتركة لمنطقة المزارع موقعة بينه وبين سوريا لتقديمها للأمم المتحدة''.

٣٥ - وبناء على الوقائع المذكورة آنفا، أي تبادل الرسائل بين حكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الوطني في لبنان، يبدو أن هناك توافقا في الآراء بشأن الحاجة العامة إلى ترسيم الحدود اللبنانية السورية. ويبدو أيضا أن هناك اتفاقا بين اللبنانيين على أن مزارع شبعا تعتبر أرضاً لبنانية(٥). وقد صرح ممثلو الجمهورية العربية السورية مرارا بأن الجمهورية العربية السورية توافق من حيث المبدأ على فكرة أن مزارع شبعا هي أرض لبنانية(٦).

٣٦ - ومن ثم، فإن المسؤولية تقع بالتالي على عاتق حكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية في المضي سريعا نحو إبرام اتفاق بشأن الحدود يتجلى فيه توافق الآراء الذي يبدو أنه موجود. وقد أكد اللبنانيون استعدادهم للقيام بذلك، سواء في إطار الحوار الوطني أو من خلال مبادرة رئيس الوزراء السنيورة وتصريحاته المتكررة. وانتظر من الجمهورية العربية السورية أن تتعاون في هذا الشأن.

٣٧ - وكما ذكرت سابقا، فمن شأن إبرام اتفاق لترسيم الحدود أن يشكل خطوة ملموسة ومهمة نحو إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين البلدين، ونحو إعادة تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وفي حين أن التفاوض على هذا الاتفاق وإبرامه هما من صلاحية البلدين دون سواهما، ينبغي أن تركز المناقشات بشكل خاص على المناطق التي لا يزال وضعها غير واضح أو محل خلاف، دون المساس بوضعها كمناطق يحتلها طرف ثالث وتخضع لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

عمليات تحليق الطيران الإسرائيلي التي تنتهك سلامات لبنان الإقليمية

٣٨ - منذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، ظلت سلامة لبنان الإقليمية تتعرض بانتظام للانتهاك من جانب الطائرات الإسرائيلية التي تخترق المجال الجوي اللبناني. واستمرت الحكومة الإسرائيلية مصرة على ادعائها بأن عمليات التحليق تجري لأسباب أمنية. وقد واصلت

---

(٥) انظر تقريري إلى مجلس الأمن، (S/2000/460) المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ و (S/2000/590 و Corr.1) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه وبياني رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2000/18)، المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ و (S/PRST/2000/21) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

(٦) أذكر بالتصريحات التي أدلى بها نائب الرئيس السوري الشرع، إلى الصحافة عقب اجتماعه بالرئيس المصري مبارك، في شرم الشيخ في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، وتصريح الرئيس الأسد في مقابلة مع الصحيفة الفرنسية ”الفيغارو“ نشرت في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، حيث نُقل عنه قوله إنه ”وفقا للقانون الدولي، يقع على عاتق الدول المتجاورة المعنية أن تحدد وضع أرضٍ ما. وبمجرد اتمام المناقشة يجب تسجيل الاتفاق لدى الهيئات الدولية. وتنحصر المسؤولية في حالة مزرعة شبعا فيما بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. ولا يحق لأي أطراف ثالثة أن تتخذ موقفا بشأن ’جنسية‘ شبعا، لأن الأمر ليس من اختصاصها“.

بانتظام، أنا وممثلي في المنطقة، دعوة إسرائيل إلى التوقف عن عمليات التحليق المذكورة التي تتعارض مع قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، ومع الجهود التي أبذلها للمساعدة في التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وكما أشرت في تقرير آخر[٧] اتسمت هذه العمليات، في فترة معينة، وهي تحديدا شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بكثرة العدد وبقدر بالغ من المغالاة والاستفزاز، غير أن عددها تراجع لاحقا.

جيم – بسط سيطرة حكومة لبنان على كامل الأراضي اللبنانية

٣٩ – ذكرت في تقريري السابق إلى مجلس الأمن أنه على مدى الأشهر الستة السابقة طرأت من جديد أحداث تؤكد أن حكومة لبنان لا تمارس بعد السيطرة الكاملة على جميع أراضي البلد. وقد ظلت الحالة على هذا النحو خلال فترة الأشهر الستة الماضية.

٤٠ – وفي هذا السياق، أشير إلى أن العامليْن الرئيسييْن اللذين يعوقان بسط سيطرة حكومة لبنان على كامل الأراضي اللبنانية يتمثلان في وجود جماعات مسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة اللبنانية، وحالة اللبس التي تكتنف حدود الأراضي اللبنانية على وجه الدقة. ومما سيشكل خطوة هامة على طريق بسط سيطرة الحكومة على جميع أراضي البلد أن يتم في وقت ملائم تنفيذ تدابير ملموسة صوب نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلّها، وترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان.

٤١ – وأشير أيضا في هذا السياق إلى اثنين من أحكام اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، الذي انتهت بموجبه الحرب الأهلية في أعقاب حوار بين الأطراف اللبنانية. فأولا، ينص اتفاق الطائف على أن يقوم لبنان باتخاذ ”كافة الإجراءات اللازمة لتحرير كامل الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، وبسط سيادة الدولة على جميع أراضي لبنان، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المتاخمة لإسرائيل“. وثانيا، ينص اتفاق الطائف على حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية كتدبير يتعلق بالحكم الأعم الذي يقول ”بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجيا على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية“.

٤٢ – وكما بينت في مكان آخر بمزيد من التفصيل[٧]، ظلت سلطة حكومة لبنان وسيطرتها محدودتين في جنوب البلد بوجه عام وفي مناطق الخط الأزرق بوجه خاص، على مدى الأشهر الستة الماضية. ومما يؤسف له أن الجيش اللبناني لا يزال يعمل بعيدا عن الخط

---

(٧) انظر S/2006/26.

الأزرق. ويبدو أن حزب الله لا يزال يسيطر على الجزء الأكبر من الخط الأزرق والمناطق المجاورة له. وفي ظل هذه الظروف، حافظ حزب الله على وجوده الملحوظ في المنطقة وعزّزه بمراكز مراقبة دائمة، ونقاط تفتيش ودوريات مؤقتة؛ وتقع بعض مواقعه على مقربة شديدة من مواقع الأمم المتحدة. ويتنافى هذا الوجود مع أحكام اتفاق الطائف وأحكام قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٣ - واستمرت المناقشات التي أُجريها أنا وممثليّ بشأن بسط سلطة الحكومة على الجنوب. وحتى الآن، لم يحرز أي تقدم آخر في هذا الصدد. وقد أبلغتني قيادة الجيش اللبناني أنها لا تواجه أي صعوبات عملية في إنشاء وجود لها في الجنوب وعلى طول الخط الأزرق، لكنها لم تتلق أي تعليمات سياسية بشأن اتخاذ هذا الإجراء.

٤٤- وهناك عدد من الحوادث الخطيرة التي أكدت ضرورة قيام حكومة لبنان، من خلال قواتها الأمنية وقواتها المسلحة النظامية، ببسط سيطرتها على كامل أراضي البلد من أجل الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق. ويجب على حكومة لبنان، بوصفها السلطة الشرعية الوحيدة المناط بها دون غيرها سلطة استخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها، أن تفعل المزيد من أجل ممارسة سيطرتها وفقا لذلك.

٤٥ - وفي قرار مجلس الأمن ١٦٥٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أشار المجلس من جديد إلى الحاجة الماسة إلى أن تبسط الحكومة اللبنانية كامل سلطتها على كل أراضيها. وأن تفرض رقابتها على استخدام القوة وتستأثر باستخدامها فيها. وكرر المجلس مناشدته لحكومة لبنان أن تبسط كامل سلطتها الفعلية على كافة أرجاء الجنوب وتستأثر بممارستها، وحثها على أن تبذل المزيد من الجهود لتأكيد سلطتها في الجنوب، وممارسة الرقابة على استخدام القوة والاستئثار بها، وصون القانون والنظام في كامل أراضيها، ومنع الهجمات من لبنان عبر الخط الأزرق، وذلك بوسائل منها نشر أعداد إضافية من القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي والعمل بمقترحات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الرامية إلى تعزيز التنسيق بين هذه القوات وقوة الأمم المتحدة في الميدان، وإنشاء خلية تخطيط مشتركة.

٤٦ - وفي تقريري الأخير، أشرت إلى أنه يتعين على القوات المسلحة اللبنانية أن تقيم الدليل الآن على قدرتها على المحافظة على الأمن الفعلي في كل أنحاء البلد. وذكرت في التقرير أنني أحطتُ علما بتعزيز وجود ومشاركة القوات المسلحة اللبنانية في الآونة الأخيرة في المناطق التي توجد فيها جماعات فلسطينية مسلحة، وأن تلك الخطوات إيجابية نحو بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كامل أراضيها، وممارسة استئثار الحكومة باستخدام القوة في

جميع أنحاء البلد. وذكرت كذلك أنه كان من بواعث تشجعي ما أبدته لي حكومة رئيس الوزراء السنيورة من التزام بأنها ستسعى إلى تأكيد استفرادها باستخدام القوة وبسط سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية من خلال حوار وطني مع جميع الأطراف اللبنانية المعنية. وأشرت أيضا إلى حدوث زيادة في نشر القوات المسلحة اللبنانية على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية لغرض وقف النقل غير المشروع للأفراد والأسلحة، وإلى زيادة وجود القوات المسلحة اللبنانية حول مواقع الجماعات الفلسطينية المسلحة جنوب بيروت وفي سهل البقاع.

٤٧ - وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، تجددت حوادث نقل الأسلحة إلى داخل لبنان عبر الحدود السورية - اللبنانية، الأمر الذي أكدته حكومة لبنان والقوات المسلحة اللبنانية لممثلي الخاص، والذي يتنافى وأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي ينص على نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلّها.

٤٨ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أعلنت قيادة الجيش اللبناني أنها "تتخذ خطوات لإغلاق جميع المعابر الحدودية غير الشرعية". وذكرت كذلك أن الخط الساحلي يخضع أيضا للمراقبة في محاولة لوقف التهريب، وأن الجيش فرض سيطرته على معظم المعابر البحرية والبرية إلى لبنان. كما أبلغت قيادة الجيش اللبناني مبعوثي الخاص أنها عززت سيطرتها على الحدود مع الجمهورية العربية السورية من خلال نشر قوات إضافية وإقامة نقاط تفتيش جديدة. وذكرت كذلك أنه تم إغلاق جميع الطرق غير الرسمية عبر الحدود. غير أن قيادة الجيش أقرت بأنه لا يمكنها بعد كفالة السيطرة الفعلية الكاملة على الحدود، وأكدت أن قدرتها آخذة في الازدياد تدريجيا، وأنها عاقدة العزم على فرض سيطرتها الفعلية على حدود لبنان. وأكدت كل من حكومة لبنان وقيادة الجيش اللبناني لمبعوثي الخاص أنه تم اتخاذ قرار سياسي بشأن منع أي عمليات أخرى لتهريب الأسلحة عبر الحدود السورية - اللبنانية، وأن القوات المسلحة اللبنانية تتولى إنفاذ هذا القرار قدر استطاعتها. وأوضحتا أيضا لمبعوثي الخاص أنه لكي يتسنى إحكام السيطرة على الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، يلزم وجود قدر كاف من التعاون من جانب الجمهورية العربية السورية. وذكرت قيادة الجيش اللبناني كذلك لمبعوثي الخاص أن جميع حالات تهريب الأسلحة إلى داخل البلاد ستخضع من الآن فصاعداً لقرار مباشر من رئيس الوزراء السنيورة. و لم تُسجَّل حتى الآن أية حالات إضافية لتهريب الأسلحة.

دال – حلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٤٩ – حسبما ذكرت في تقارير سابقة، لا تزال هناك ميليشيات لبنانية وغير لبنانية موجودة في لبنان تعمل في تحد للحكومة، التي يحق لها وحدها أن تنفرد باستخدام القوة في كل أراضيها. ويشكل حزب الله أهم الميليشيات اللبنانية. وهناك أيضا ميليشيات فلسطينية في لبنان. وبالإضافة إلى ما ورد في قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من دعوة مباشرة إلى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان وحلّها، فقد لاحظت، بشكل أعمّ، في تقريري الأخير أن وجود جماعات مسلحة تتحدى سيطرة الحكومة الشرعية التي يخول لها بحكم مركزها الاستفراد باستخدام القوة في جميع أنحاء البلد، يتناقض مع استعادة سيادة البلد وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي واحترامهما على نحو تام. ومن شأن وجود الميليشيات أيضا أن يعرقل بسط سلطة حكومة لبنان على كامل أراضيها.

٥٠ – وقد سبق أن أشرت إلى اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، الذي يعرف أيضا باسم وثيقة الوفاق الوطني. وقد نص الاتفاق، وهو ما يتسق معه فيه بالكامل القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، على أنه سيجري ”الإعلان عن حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني“. وقد قمت أنا وممثليَّ المعنيون بهذه المسائل بالتشديد مرارا على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق الطائف الذي أبرم نتيجة لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين جميع الفصائل والأطراف اللبنانية، وعلى ضرورة اعتبار القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بمثابة تعبير عن تأييد الأمم المتحدة لهذا الاتفاق.

٥١ – وفي هذا السياق، أشير إلى أن أعضاء مجلس الأمن، في البيانات الرئاسية الصادرة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (S/20953)، و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (S/20988)، و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (S/21056)، وفي إعادة تأكيد لبيانات سابقة صدرت تأييدا لمحادثات الطائف، رحبوا بمصادقة البرلمان اللبناني على اتفاق الطائف في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ”وأعادوا رسميا تأكيد تأييدهم لاتفاق الطائف“ الذي اعتبروه بمثابة ”الأساس الوحيد لضمان كامل سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية“.

الميليشيات الفلسطينية

٥٢ – في تقريري الأخير، ذكرت أنني أُحطت علما بتأكيد حكومة لبنان بأنه ليست هناك حاجة لحمل الأسلحة خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وقد أكد هذا البيان الحوار

الوطني الذي جرى مؤخرا في لبنان، وقرر بالإجماع في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ أنه ينبغي نزع سلاح الفلسطينيين خارج المخيمات في خلال فترة مدتها ستة أشهر، وأن تتم معالجة مشكلة السلاح داخل المخيّمات، مع التشديد على مسؤولية لبنان والتزامه إزاء حماية المخيمات الفلسطينية الموجودة على أراضيه من أي اعتداء. وقرر مؤتمر الحوار الوطني أيضا أنه ينبغي للحكومة اللبنانية أن تواصل بذل جهودها من أجل تحسين أوضاع الفلسطينيين الذين يعيشون داخل وخارج مخيمات اللاجئين في لبنان.

٥٣ - وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، تم إيفاد وفد وزاري في زيارة غير مسبوقة إلى عدد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صور، حيث التقى الوفد بممثلين للفلسطينيين، واطلع على الأوضاع المعيشية داخل المخيمات. وأرجئت زيارة ثانية مماثلة إلى مخيم عين الحلوة، على ما يبدو بسبب الانقسامات الداخلية بين مختلف الجماعات الفلسطينية. وأبلغتني الحكومة اللبنانية بأنه من المتوقع القيام بزيارات أخرى.

٥٤ - وقبل التوصل إلى اتفاق حول المسألة المذكورة أعلاه في إطار الحوار الوطني، واصلت الحكومة اللبنانية اتخاذ التدابير الرامية إلى الحد من وجود الأسلحة الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين، وتكثيف وجودها حول المواقع الفلسطينية شبه العسكرية جنوب بيروت وفي سهل البقاع التي تضم في الغالب أفرادا تابعين لجماعتي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامّة وفتح - الانتفاضة اللتين يوجد مقرهما في الجمهورية العربية السورية[٨]. وأشير في هذا المقام إلى تأكيد قيادة الجيش اللبناني بأنها تملك القدرة على جمع أسلحة الميليشيات الفلسطينية إذا اتخذ قرار سياسي بهذا الخصوص[٩].

(٨) أبلغت قيادة الجيش اللبناني مبعوثي الخاص، بأن قوات الجيش اللبناني أنشأت على مدى الشهور الماضية ما مجموعه ١٧ موقعا جديدا في المناطق المجاورة للمواقع الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين، وقامت بنشر ما مجموعه ٤٠٠ جندي.

(٩) في إحدى الحوادث التي تؤكد ضرورة إنهاء وجود الأسلحة في أيدي الجماعات التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة، قام أعضاء تابعون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة بإطلاق النار على شرطيين لبنانيين وإصابتهما بينما كانا يقومان بدورية خارج القاعدة الحصينة الخاصة بالجماعة في بلدة الناعمة جنوب بيروت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقامت الجماعة بتسليم السلطات في وقت لاحق عضو الجماعة الذي أطلق النار. وقامت السلطة الفلسطينية، التي تمثل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بإدانة الحادث، وكررت تأكيد اقتناعها بأن الفلسطينيين الموجودين في لبنان يخضعون للقوانين اللبنانية وأن عليهم احترامها، كما ذكرت أنها تعتبر أن هذه الحوادث تضر بالقضية الفلسطينية وبالعلاقات اللبنانية - الفلسطينية.

٥٥ - وردا على الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر الحوار الوطني اللبناني، بدأ مؤخرا قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، والذين تكرر رفضهم في الماضي لنزع سلاح المجموعة، يبدون استعدادا لوضع أسلحتهم تحت سلطة الدولة والتنسيق مع حكومة لبنان من أجل إعداد سياسات مشتركة. وإنني أرحب بهذه التصريحات وآمل أن تقترن بأفعال في هذا الخصوص. وفي هذا الصدد، أحطت علما بالزيارة التي قام بها زعيم الجبهة الشعبية أحمد جبريل إلى لبنان في أول نيسان/أبريل وبالمحادثات التي أجراها مع القادة السياسيين المفوضين من قِبل مؤتمر الحوار الوطني، وهم رئيس الوزراء فؤاد السنيورة ورئيس مجلس النواب نبيه بري والنائب سعد الحريري والأمين العام لحزب الله الشيخ حسن نصر الله.

٥٦ - وأعلنت حركة فتح، وهي أكبر فصيل فلسطيني في لبنان، في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، بعد مرور خمسة أيام على عرض الاتفاق الذي توصل إليه مؤتمر الحوار الوطني بشأن المسائل المتصلة بالسلاح الفلسطيني في لبنان، أنها ”قررت جمع كل الأسلحة التي تمتلكها، بما فيها الأسلحة الفردية في أماكن آمنة (داخل المخيمات) تماشيا مع رغبات مؤتمر الحوار الوطني.“ وإنني أرحب بشدّة بهذه التصريحات وأثني عليها، وآمل أن تحظى بالمتابعة الملائمة من حيث الوقت لتحويلها إلى حقيقة واقعة بوصفها خطوة أولى نحو النزع الكامل لسلاح جميع الميليشيات في لبنان وحلّها.

٥٧ - وقد بقيت على اتصال وثيق بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، اللتين كررتا التأكيد، من خلال رئيس المنظمة ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، دعمها للتنفيذ الكامل لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، أشير إلى الاختلاف الملحوظ في التعبير علنا عن الرغبة في التعاون مع الحكومة اللبنانية من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بين المجموعات الفلسطينية التي تخضع للسلطة المباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمجموعات التي تتخذ من دمشق مقرا لها ولا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

٥٨ - وقد أبلغني الرئيس عباس بأن منظمة التحرير الفلسطينية ملتزمة بالتعاون مع حكومة لبنان من أجل تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لكنها لا تملك السيطرة الكاملة على كل المجموعات الفلسطينية في لبنان. كما أبلغني بأن منظمة التحرير الفلسطينية تسعى إلى إعادة فتح ممثّلية المنظمة في بيروت كي تتمكن من مساعدة حكومة لبنان والتعاون معها على نحو أفضل.

٥٩ - وفي هذا السياق، فإنني أشير مع الثناء إلى القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء اللبناني في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بإعادة فتح ممثِّلية منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، ردا على طلب المنظمة بإنشاء بعثة دبلوماسية في بيروت، والذي أشرت إليه في تقريري الأخير. وقد أبلغني الرئيس عباس بأن المنظمة في صدد تعيين ممثّل لرئاسة مكتب الممثِّلية. وإنني أتطلع إلى الافتتاح المبكر لتمثيل دبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت.

حزب الله

٦٠ - لم يطرأ حتى الآن أي تغيير ملحوظ في ما يتعلق بحالة عمليات حزب الله وقدراته. وقد أدرجت مسألة أسلحة التنظيم في جدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني، الذي أرجأ أعماله حتى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. و لم يطرح البند بعد للمناقشة.

٦١ - وأذكِّرُ في هذا المقام بالملاحظة التي أوردتها في تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بأن جماعة تشارك في العملية السياسية الديمقراطية لتشكيل الرأي وصنع القرار لا يمكنها أن تمتلك في الوقت ذاته قدرة عملية مسلحة مستقلة خارج نطاق سلطة الدولة. وأذكِّر أيضا بأنه في إطار تنفيذ اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، اندمجت أغلبية الميليشيات اللبنانية في القوات المسلحة اللبنانية وفقا للحكم الذي تضمنه اتفاق الطائف والذي يقضي بالإعلان ''عن حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية'' وبأن تقوم هذه الميليشيات ''بتسليم أسلحتها إلى حكومة لبنان خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على الاتفاق.''

٦٢ - وفي هذا السياق، أشير إلى ما أبلغتني به قيادة الجيش اللبناني من أن دمج حزب الله في القوات المسلحة لا يطرح أية مشاكل من الناحية العملية إذا ما اتخذ في أي وقت قرار بهذا الخصوص. وفي هذا الصدد، فإنني أشير أيضا إلى ما ذكرته في تقريري الأخير المقدم إلى المجلس بأن إشراك حزب الله، لأول مرة، في الحكومة إنما يؤكد الأهمية التي تنطوي عليها إمكانية أن يتحول إلى حزب سياسي وحسب. وأكرر أيضا ما أعربت عنه من اعتقاد بأنه يستحيل التوفيق بين حمل السلاح خارج نطاق القوات المسلحة النظامية والمشاركة في السلطة والحكومة في إطار نظام ديمقراطي.

٦٣ - وعلاوة على ذلك، فإنني أشير إلى أن قادة معظم الفصائل السياسية اللبنانية أبلغوني بأنهم ينظرون بعين التأييد لمسألة دمج حزب الله في القوات المسلحة اللبنانية في نهاية المطاف. كما أن الزعماء السياسيين اللبنانيين أعادوا مرارا تأكيد التزامهم بالتنفيذ الكامل لاتفاق الطائف.

٦٤ - وقد ساورني القلق حينما أُبلغت في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦ بحادثة تم فيها نقل أسلحة من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان موجهة إلى حزب الله. وعبرت الحدود من الجمهورية العربية السورية ١٢ شاحنة محملة بالذخيرة والأسلحة من مختلف الأصناف، بما في ذلك صواريخ الكاتيوشا. وبعد اكتشاف أمر الشاحنات بعد بضعة أيام عند إحدى نقاط التفتيش داخل لبنان، سمح لها بمواصلة رحلتها إلى وجهتها في جنوب لبنان. وأشار بيان أصدرته القوات المسلحة اللبنانية في أعقاب الحادث في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى أن نقل الذخيرة التي تخص ''المقاومة'' وتخزينها، بعد أن تصبح داخل لبنان، يخضع للبيان الوزاري المتعلق بسياسة الحكومة اللبنانية الحالية الذي يعتبر أن ''المقاومة'' أمر مشروع. وبالتالي، فكما أكدت حكومة لبنان، لم يؤذن للقوات المسلحة اللبنانية بمنع المزيد من نقل الذخيرة، وهي ممارسة شائعة منذ أكثر من ١٥ عاما. وأكّد حزب الله علنا أن الأسلحة مرسلة إلى هذه الجماعة. وأبلغت حكومة لبنان وقيادة الجيش اللبناني مبعوثي الخاص أن أي حالات أخرى لنقل الأسلحة ستخضع لقرار مباشر من رئيس الوزراء السنيورة، وأنه لم تحدث أي حالات أخرى لنقل الذخيرة والأسلحة منذ تلك الحادثة.

٦٥ - ولا يزال حزب الله يبرر وجوده كحركة ''مقاومة'' على أساس استمرار احتلال إسرائيل لمزارع شبعا التي قررت الأمم المتحدة أنها أرض سورية تحتلها إسرائيل بينما لا يزال عدد كبير من اللبنانيين يؤكد أنها لبنانية[١٠]. وأكرر أيضا ما حددته في تقريري الأخير إلى مجلس الأمن من أنه حتى لو كانت المطالبة اللبنانية في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا مشروعة، فإنه تقع على حكومة لبنان وحدها، وليس على أي جماعة مسلحة خارج سيطرة الحكومة، مسؤولية معالجة هذه المطالبة طبقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٦٦ - بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن حزب الله، من خلال المشاركة في الحوار الوطني، وافق على دعم كل الاتصالات التي تجريها حكومة لبنان من أجل ''إقرار الهوية اللبنانية لمزارع شبعا''، و ''تحديد حدود المنطقة وفقا للإجراءات والمبادئ التي توافق عليها وتقبلها الأمم المتحدة.'' وتعني موافقة حزب الله ضمنا أن وجود عملية تقوم بها حكومة لبنان من أجل التوصل، حسب الأصول المرعية، إلى ترسيم للحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، هو السبيل الشرعي الوحيد والحصري لاستعادة سيادة لبنان على مزارع شبعا.

(١٠) في الفقرات ٣١-٣٧ أعلاه، بينت بمزيد من التفصيل ما قرره مجلس الأمن مرارا من أنه إلى أن يتم إبرام اتفاق لترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، حسب الأصول المرعية، ويتم إيداعه لدى الأمم المتحدة، فإن مزارع شبعا لا يمكن اعتبارها أرضا لبنانية، وإنما تظل محددة بوصفها أرضا سورية تحتلها إسرائيل.

٦٧ - ومما يجدر ذكره أيضا بوجه خاص أن حزب الله قبل بالانضمام إلى الحوار الوطني، وأنه مستعد من خلال جلوسه إلى المائدة المستديرة وموافقته على جدول أعمال الحوار أن يناقش مسألة أسلحته. ومما يجدر التشديد عليه أن الأمين العام لحزب الله الشيخ نصر الله كان أحد القادة اللبنانيين الذين روجوا لفكرة الدخول في حوار وطني بين اللبنانيين يقوم على أساس اتفاق الطائف. وقد أحطت علما أيضا بصورة إيجابية بالبيانات المتكررة التي أدلى بها قادة حزب الله والتي تشير إلى استعدادهم لنزع سلاحهم من خلال تصميم آلية عامة لاستراتيجية الدفاع الوطني من أجل حماية لبنان واندماج حزب الله فيها. وتلك تطورات جديرة بالثناء.

٦٨ - وفي هذا السياق، أشير مرة أخرى إلى أن إجراء حوار مع أطراف أخرى عدا السلطات اللبنانية هو أمر لا غنى عنه من أجل تنفيذ الولاية التي يتضمنها القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والمتعلقة بنزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها[١١].

هاء - عملية الانتخابات الرئاسية

٦٩ - أعلن مجلس الأمن، في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية التي كانت مرتقبة حينذاك تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.

٧٠ - وفي تقريري المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/777)، أشرت إلى العملية التي تم بها تمديد فترة منصب الرئيس لحود لمدة ثلاث سنوات في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006)، لاحظ مجلس الأمن مع الأسف أن بعض أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لم تنفذ حتى الآن، وخص منها بالذكر إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني ودون أي تدخل وتأثير أجنبي.

٧١ - وقرر مؤتمر الحوار الوطني في لبنان في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ أن ثمة حاجة إلى مناقشة موضوع رئاسة الجمهورية اللبنانية من أجل معالجة أزمة الحكومة الحالية. وأرجئت

---

(١١) يحتفظ حزب الله بروابط وثيقة مع الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وله اتصالات دائمة ومنتظمة معهما. وفي هذا السياق بالذات، أحطت علما بالبيانات التي أدلى بها مسؤولون سوريون كبار يحثون فيها على استمرار ''المقاومة''. ومنها، على سبيل المثال، ما أدلى به رئيس الجمهورية العربية السورية في مؤتمر صحفي مع رئيس إيران أثناء زيارة له إلى دمشق في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أو البيانات التي أدلى بها وزير خارجية الجمهورية العربية السورية في مقابلة صحفية مع صحيفة السفير اللبنانية اليومية، والمنشور في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦.

هـذه المسألة لحـين العـودة إلى استئناف الحـوار في ٢٨ نيـسان/أبريـل ٢٠٠٦. وقـد احتلـت مـسألـة عمليـة الانتخابـات الرئاسـية مكانـة بـارزة للغايـة في جـدول أعمـال لبنـان علـى مـدى الأشـهر الـستة الماضـية.[١٢] وفي ١٤ شـباط/فبرايـر ٢٠٠٦، أحيـى مئـات الآلاف مـن اللبنـانيين الـذكرى الأولى لاغتيـال رئـيس الـوزراء الـسابق رفيـق الحريـري و ٢٢ آخـرين. وهـاجم عـدد كبير من القـادة الـسياسيين الـذين خطبـوا في الحـشود الـرئيس لحـود ودعـوا إلى اسـتقالته. وقـد أعلن عن إلغاء أو تأجيل عدد من جلسات مجلس الـوزراء أو لم يكتمـل فيهـا النـصاب بـسبب الجدل الدائر حول دور الرئيس لحود ووجوده.

رابعا – ملاحظات

٧٢ – منـذ تقريـري الأخـير إلى مجلـس الأمـن المـؤرخ ٢٦ تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٥ (S/2005/673)، حقق اللبنانيون مزيدا من التقـدم الهـام صـوب التطبيـق الكامـل لجميـع أحكـام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما من خلال الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سياق الحـوار الـوطني. لكـن أحكـام القـرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) المتعلقـة بحـلّ جميـع الميليـشيات اللبنانيـة وغـير

---

(١٢) في ٢٠ شباط/فبراير، قدم ١٣ من الأعضاء الحاليين وعضو سابق في البرلمان اللبناني عريضة إلى نبيه بري رئيس مجلس النواب قالوا فيها بأنهم تعرضوا لضغوط وتهديدات من الدوائر الأمنية الـسورية واللبنانيـة لإرغـامهم علـى التصديق على مشروع قانون بتمديد فترة ولاية الرئيس لحود. وزعم النواب كذلك أنه بالنظر إلى أن تصويتهم شابه أساسا عدم تـوافر الإرادة الحـرة، فـإنهم يعتبرون أن كامـل عمليـة التـصويت المتـصلة بالتعـديل الدسـتوري الذي يمدد فترة ولاية الرئيس باطلة ولاغيه، وأن القانون المعدل للدستور اللبنـاني باطـل لأنـه مـن الناحيـة الفنيـة لم يحصل على أغلبية ثلثي الأصوات التي يتطلبها الدستور. وفي الختـام، طلـب النـواب مـن الـرئيس بـري اتخـاذ التدابير الدستورية اللازمة للتصرف بنتائج العملية التي اعتبروهـا باطلـة. وقـدم النـواب إلى نـسخة مـن العريـضة (انظر المرفق الثاني).

وفي أثناء زيارة إلى بيروت، عقد مبعوثي الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمـن ١٥٥٩(٢٠٠٤)، بالنيابـة عني، اجتماعا مع ١١ نائبا من النواب الأربعة عشر الذين قدموا العريـضة إلى الـرئيس بـري (كـان ثلاثـة منـهم خارج البلد، ومن ثم لم يتمكنوا من حضور الاجتماع). وفي ذلـك الاجتمـاع، سـرد أعـضاء البرلمـان بالتفـصيل ما تعرضوا له من تجارب شخصية في ما يتعلق بالتـصويت علـى تمديـد فتـرة ولايـة الـرئيس لحـود. وأكـد أغلبيـة أعضاء البرلمان أنهم تلقوا تعليمات مباشرة من المخابرات العسكرية السورية في لبنان. وزُعم أن هذه التعليمـات نقلها رئيس المخابرات العسكرية السورية في لبنـان العميـد الـركن رسـتم غزالـه، و/أو رئـيس فـرع المخـابرات السورية في بيروت، محمد خلوف، إما في اجتماعات عقدت في مقر المخابرات السورية في لبنان في عنجـر، أو في مقر المخابرات في بيروت، بمنطقة البوريفاج، أو هاتفيا.

وزعم أغلبية أعضاء البرلمان أنهم أُبلغوا بأنه تم اتخاذ قرار بتمديد فترة ولاية الـرئيس لحـود، وأن علـيهم أن يتصرفوا وفقا لهذا القرار. وأبلغوا أيضا بأن عدم امتثالهم لهذا القـرار قـد يعـرض للخطـر أمـن لبنـان واسـتقراره، وأنهم قد يعرضوا أمنهم الشخصي للخطر. وسرد عـدد مـن النـواب أيـضا محادثـاتهم مـع رئـيس الـوزراء الـسابق الحريري، الذي أكد تلك التعليمات، وأشار في حديثه عن هذه التعليمات إلى مـا تتعـرض لـه حياتـه الشخـصية من خطر إذا لم تكلل عملية التمديد بالنجاح في البرلمان. وقد أنكرت حكومة الجمهورية العربية السورية بقـوة جميع هذه الادعاءات.

اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، والاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي في ظل السلطة الحصرية والوحيدة للحكومة اللبنانية لم تُطبَّق بأكملها بعد. إذ لم تجر عملية انتخابات رئاسية، كما نص عليه القرار والبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3).

٧٣ - وقد تابع لبنان مسيرته نحو حقبة جديدة من تاريخه. لكن لبنان الجديد لا يزال هشا. وثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات ملموسة للحفاظ على الزخم ومواصلة تقدم لبنان نحو إعادة التأكيد الكاملة لسيادته وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، بما يتفق مع أحكام اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٧٤ - وإن تطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سياق الحوار الوطني الآن يستلزم بشكل خاص وملح ويرتهن بالتعاون من الأطراف غير اللبنانية من أجل التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأشدد في هذا السياق على أن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يدعو بوضوح كل الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل والملح مع مجلس الأمن من أجل التطبيق الكامل لهذا القرار وكل القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة لبنان سلامته الإقليمية وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي، وعلى أن مجلس الأمن دعا في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3) كل الأطراف المعنية الأخرى، لا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون في تطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٧٥ - وانطلاقا من الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بالإجماع في سياق الحوار الوطني والمبادرة التي أطلقها المتحاورون للعمل بطريقة بناءة وفاعلة مع الجمهورية العربية السورية، مد لبنان الموحد يده إلى سورية. وإنني أدعو سورية إلى قبول هذا العرض واتخاذ الإجراءات الضرورية، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء سفارتين وترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. فالتمثيل الدبلوماسي لدى الدول الأخرى، والترسيم الواضح للحدود الوطنية ووجودها، مؤشران أساسيان وعنصران أصيلان من سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. والتمثيل الدبلوماسي المتبادل هو أيضا الطريق الأنسب لمعالجة أي توتر ثنائي في العلاقات بين البلدين، ومن شأن الخطوات التي تتخذ في هذا الاتجاه أن تساهم بحد ذاتها أيضا في تحسين العلاقات الثنائية بين الجارين اللذين تجمعهما روابط تاريخية وثيقة. ويعتبر إنشاء سفارات واستعمالها أداة أساسية لتخفيف التوتر وإرساء الاستقرار في العلاقات بين الدول. لذلك، أدعو سورية مجددا وبإلحاح إلى أن تتعاون مع لبنان من أجل

إنشاء سفارتين وترسيم الحدود بين البلدين، واتخاذ أي إجراءات أخرى ضرورية لتطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تطبيقا كاملا.

٧٦ - وقد أشرت إلى أن ترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان عنصر مهم جدا لعدد من المقتضيات العملية الواضحة المنصوص عليها في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي يركز بشدة على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السيطرة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية على سائر الأراضي اللبنانية. لكن السلامة الإقليمية والسيادة على أرض معينة مستحيلة إذا كانت حدود هذه الأرض غير محددة أو ملتبسة أو محل خلاف. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تطبيق الولاية الصريحة المنصوص عليها في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) حول بسط لبنان سلطته الحكومية على كل أراضيه إلا إذا عرفت الحكومة اللبنانية وكل الأطراف المعنية الأخرى ما هي أراضي لبنان بأكملها، مع ترسيم وتخطيط حدوده بدقة. ويمثل التطبيق السريع للإجراءات الملموسة التي من شأنها أن تسمح بترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان وحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها خطوة مهمة نحو بسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كل أراضيها.

٧٧ - وإنني إذ ألاحظ التصريحات المتكررة التي أدلى بها ممثلو حكومة الجمهورية العربية السورية والتي تفيد أن مزارع شبعا لبنانية وليست أراضي سورية (محتلة من إسرائيل)، بحسب ما حددته الأمم المتحدة على أساس ما يسمى بالخط الأزرق، أكرر توضيحي السابق أن تحديد الأمم المتحدة لوضع مزارع شبعا لا يؤثر في أي اتفاق لترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. وعلى العكس، أكرر دعوتي لحكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية، في ضوء الاتفاق الواضح بين كل الأطراف المعنية، إلى اتخاذ خطوات عاجلة لترسيم الحدود بينهما بموجب القانون الدولي. وكما ذكرت سابقا، فإنه من شأن إبرام اتفاق كهذا بشأن الحدود أن يشكل خطوة ملموسة ومهمة نحو إضفاء طابع رسمي على العلاقات بين البلدين في سبيل إعادة تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، ونحو التطبيق الكامل لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). لكن وضعها الحالي كأرض سورية تحت الاحتلال الإسرائيلي يبقى قائما ما لم تتخذ حكومتا لبنان والجمهورية العربية السورية الخطوات الضرورية بموجب القانون الدولي لتغيير ذلك الوضع، وحتى تقومان بذلك.

٧٨ - وأؤكد أيضا مرة أخرى أن التفاوض على اتفاق ترسيم الحدود وإبرامه هما من صلاحية الجمهورية العربية السورية ولبنان دون سواهما، غير أن المناقشات يجب أن تركز بشكل خاص وملح على تلك المناطق التي لا يزال وضعها ملتبسا أو محل خلاف دون

المساس بوضعها كمناطق محتلة من طرف ثالث وتخضع لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٧٩ - وكنت قد أشرت من قبل إلى أن وجود مجموعات مسلحة تتحدى سلطة الحكومة الشرعية التي يحق لها وحدها الاستئثار باستخدام القوة على كل أراضيها يتعارض مع استعادة لبنان سيادته وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي وتأمين الاحترام الكامل لها. كما ذكرت سابقا أن اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ الذي ينسجم معه كليا في هذه المسألة القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، يدعو إلى حل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الحكومة اللبنانية. ومن خلال إطلاق دعوة ملحة إلى التطبيق الكامل بعد طول انتظار لاتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ الذي صادق عليه مجلس الأمن في عدد من البيانات الرئاسية الصادرة عنه عام ١٩٨٩، أدعو إلى التطبيق الكامل والملح لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٨٠ - وأذكّر أيضا بما أعرب عنه مجلس الأمن من قلق إزاء حركة الأسلحة والأشخاص في اتجاه الأراضي اللبنانية، وبإشادته في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لكبح هذه الحركة (S/PRST/2006/3). كما أضم صوتي وأكرر بإلحاح دعوة مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية في البيان نفسه إلى اتخاذ خطوات مماثلة وأشير في هذا السياق مرة أخرى إلى أن التطبيق السريع لإجراءات ملموسة تهدف إلى ترسيم الحدود كاملة بين الجمهورية العربية السورية ولبنان سيشكل خطوة مهمة نحو منع أي حركة غير شرعية من عبور الحدود ونحو بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل أراضيها.

٨١ - ويعتبر الحوار الوطني في لبنان عن حق حدثا تاريخيا وغير مسبوق. ويجب عدم التقليل من أهميته باعتباره الحوار الوطني الحقيقي الأول من نوعه في لبنان بدون وجود أي طرف ثالث. إنها المرة الأولى التي يجتمع فيها اللبنانيون بهذه الطريقة للتحدث معا بصراحة عن مسائل كانت تعتبر من المحرمات قبل بضعة أشهر. إنه بحد ذاته إنجاز رائع وغير عادي، وأود أن أشيد بالرئيس بري رئيس مجلس النواب، لإطلاقه مبادرة الحوار الوطني. وأشير أيضا وأؤكد أن مؤتمر الحوار الوطني يستجيب للدعوات التي وجهناها أنا ومجلس الأمن لمواصلة الحوار الوطني، ويتناسب تماما معها، كما جاء في تقريري الأخير إلى المجلس وفي البيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3).

٨٢ - لقد توصل الحوار الوطني بالفعل إلى اتفاقات مهمة تتفق تماما مع أحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وثمة حاجة ملحة الآن، كما أشرت آنفا، للإفادة من

الزخم الحالي وتحويل الاتفاقات التي تم التوصل إليها إلى واقع ملموس. وتحقيقا لهذه الغاية، يُعد الحوار والشراكة ضروريان بين لبنان والجمهورية العربية السورية ولا غنى عن تعاون كل الأطراف في هذا المجال.

٨٣ - ويُعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في سياق الحوار الوطني حول سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين خطوة كبيرة وهامة جدا نحو تطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وإنني إذ أُشدد على اتساق هذا الاتفاق التاريخي تماما مع اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، أدعو إلى تطبيقه خلال فترة الأشهر الستة التي حددها مؤتمر الحوار الوطني. وأُثني على اللبنانيين، وبوجه خاص على رئيس الوزراء السنيورة لحكمته وهجه ومبادرته المتبصرة التي لا تسعى فقط إلى معالجة السلاح الفلسطيني وإنما تتناول أيضا الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان وأوضاعهم، دون أن يمس ذلك بأي حل شامل محتمل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وأدعو كل الأطراف إلى دعم تطبيق الاتفاق الذي تم التوصل إليه، ودعم الجهود اللبنانية الرامية إلى معالجة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان.

٨٤ - ويحدوني الأمل في أن يعالج الحوار الوطني المسائل المتبقية على جدول أعماله ببعد نظر مماثل وبالتصميم نفسه على النجاح، مسترشدا باتفاق الطائف، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء من شأنه أن يساهم في التطبيق السريع والكامل لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومن المقرر أن يستأنف الحوار في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأود أن أكرر وأؤكد من جديد دعمي القوي للحوار الوطني الذي يحظى بالدعم الكامل من المجتمع الدولي.

٨٥ - وأذكّر أيضا بأنه في سبيل إعادة تأكيد سيادة أي بلد ووحدته واستقلاله السياسي وبسط أي حكومة سيطرتها على كل أراضيها فإنه من الضروري والمهم أن تخضع المجموعات المسلحة الخارجة عن سلطة الحكومة لسيطرة هذه الحكومة. وفي هذا السياق، أذكر بأنه في إطار تطبيق اتفاق الطائف، أُدمجت غالبية الميليشيات اللبنانية في الجيش اللبناني في التسعينات.

٨٦ - وبناء على ما تقدم، أدعو إلى اتخاذ خطوات مماثلة مع الميليشيات اللبنانية المتبقية تطبيقا لكل من اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مع إيلاء أهمية خاصة لإعداد آلية دفاعية وطنية شاملة تؤمن الحماية المناسبة للبنان وأرضه وشعبه. وأدعو أيضا بإلحاح كل الأطراف القادرة على التأثير في حزب الله والميليشيات الأخرى أن تدعم التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٨٧ - وألاحظ أن تطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) هو جزء من عملية تحول تاريخي أوسع نطاقا تشمل أيضا التحقيقات في الاغتيال الإرهابي الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين في وسط بيروت، وفي الاغتيالات والأعمال الإرهابية الأخرى التي وقعت في لبنان في الفترة الأخيرة، والعمل المستمر لإصلاح العمليات الانتخابية في لبنان بشكل أعم، والاستعدادات الجارية حاليا لإجراء إصلاحات اقتصادية وتنفيذها لاحقا. وأدعو كل الأطراف إلى دعم عملية التحول الواسعة النطاق في لبنان لما يخدم المصلحة العليا للبنانيين والدول المجاورة واستقرار المنطقة، وإلى المسارعة إلى اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتحقيق هذه الغاية.

٨٨ - وفي الختام، أناشد مجددا وبإلحاح كل الأطراف المعنية الامتثال لمقتضيات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) دون أي تأخير، والتطبيق الكامل لهذا القرار وكل القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة باستعادة لبنان لسلامته الإقليمية وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي.

٨٩ - وما زلت مقتنعا بضرورة تطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بطريقة تؤمن على أفضل وجه استقرار لبنان والجمهورية العربية السورية ووحدهما، واستقرار المنطقة عموما. وفي هذا السياق، أجدد أيضا التزامي بتطبيق جميع قرارات مجلس الأمن وبالتوصل في نهاية المطاف إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

٩٠ - كما أنني على اقتناع تام بأن الدعم المستمر من مجلس الأمن واستمرار الحوار الوطني ووحدة اللبنانيين والقيادة الحكيمة للحكومة اللبنانية بالإضافة إلى التعاون الضروري من كل الأطراف المعنية الأخرى، بما فيها الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، ستسمح بتخطي صعوبات الماضي وتحقيق تقدم مهم نحو تطبيق كامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وسأظل تحت تصرف مجلس الأمن وعلى أهبة الاستعداد للاستمرار في مساعدة الأطراف على التطبيق الكامل للقرار.

المرفق الأول

مقررات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني

(١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٦)

[الأصل: بالعربية]

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

مقررات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني

١ – موضوع الحقيقة ومتفرعاتها

أقر المجتمعون البند الأول في بداية الحوار في الثاني من آذار/مارس ٢٠٠٦:

- موضوع لجنة التحقيق الدولية المستقلة
- موضوع المحكمة الدولية
- موضوع توسيع مهمات لجنة التحقيق

أقرت البنود التالية بتاريخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦:

٢ – الموضوع الفلسطيني:

انطلاقا من وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) وما نصت عليه تحت عنوان ''بسط سيادة الدولة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية''، والتزاما لمضمونها، وبعد تأكيد ضرورة احترام الفلسطينيين لسلطة الدولة والتزام قوانينها وعلى رفض التوطين ودعم حق العودة للفلسطينيين، اتفق المجتمعون على ما يأتي:

- حث الحكومة اللبنانية على متابعة جهودها في معالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والإنسانية بالنسبة للفلسطينيين داخل المخيمات والفلسطينيين المقيمين خارجها في لبنان، مع ما يقتضيه ذلك من تسهيلات قانونية ومن متابعة جادة لدى المجتمع الدولي وتحمل مسؤولياته لتأمين العيش اللائق الكريم للفلسطينيين إلى حين عودتهم إلى ديارهم.

- بناء على قرار مجلس الوزراء في موضوع معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والالتزام به لجهة إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات في مهلة ستة أشهر، ومعالجة قضية السلاح داخل المخيمات مع التأكيد على مسؤولية والتزام الدولة اللبنانية حماية المخيمات الفلسطينية من أي اعتداء، التزام المجتمعين بالعمل الجدي لتنفيذ ما ورد أعلاه ودعم جهود الحكومة للتوصل إلى ذلك وعن طريق الحوار.

- اعتبار الفقرة الواردة في مقدمة الدستور لجهة أن لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين، هي جزء من ميثاق العيش المشترك، الذي نصت الفقرة "ي" من الدستور أن لا شرعية لأي سلطة تناقضه.

٣ – موضوع العلاقات اللبنانية – السورية:

انطلاقا مما ورد في مقدمة الدستور لجهة أن لبنان الوطن السيد الحر المستقل عربي الهوية والانتماء وما تكرس في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق – الطائف) لجهة العلاقات المميزة التي تقوم بينه وبين الجمهورية العربية السورية والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وبعد التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون بين البلدين في شتى المجالات بما يحقق مصلحتهما في إطار سيادة واستقلال كل منهما، اتفق المجتمعون على أن تنمية هذه الروابط تقتضي إرساءها على قواعد ثابتة وواضحة تؤدي إلى تصحيح ما شاب هذه العلاقات من خلل، وذلك:

- بعدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية السورية لأمن لبنان وسلامة مواطنيهما في أي حال من الأحوال، ومن أجل ذلك يقتضي ضبط الحدود بينهما من الجانبين ودعوة الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك؛

- تكريس قاعدة عدم تدخل أي من الدولتين في شؤون الدولة الأخرى الداخلية؛

- إقامة علاقات ندية بين الدولتين مبنية على الثقة والاحترام المتبادلين تتجسد في أقرب وقت ممكن بإنشاء علاقات دبلوماسية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان على مستوى السفارات؛

- تفعيل ودعم اللجنة المشتركة بين البلدين لمتابعة إنهاء ملف المفقودين والمعتقلين في البلدين بالسرعة الممكنة.

٤ – موضوع مزارع شبعا:

أجمع المتحاورون على لبنانية مزارع شبعا، وأكدوا دعمهم للحكومة في جميع اتصالاتها لتثبيت لبنانية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وتحديدهما وفق الإجراءات والأصول المعتمدة والمقبولة لدى الأمم المتحدة.

٥ – موضوع رئاسة الجمهورية:

أما في موضوع رئاسة الجمهورية، فقد أجمع المتحاورون على وجوب مناقشة الموضوع لمعالجة أزمة الحكم القائمة.

٦ – موضوع سلاح المقاومة:

فيما يتعلق بموضوع سلاح المقاومة لا يزال كذلك قيد النقاش.

المرفق الثاني

رسالة موجهة من نواب حاليين وسابقين في مجلس النواب إلى رئيس مجلس النواب السيد نبيه بري

(٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦)

[الأصل: بالعربية]

بيروت في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم،

بعد التحية،

يتشرف النواب الحاليون والسابقون الموقعون أدناه بإبلاغكم بما يأتي:

لما كنا قد تعرضنا لضغوط وتهديدات من قبل الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية لإرغامنا على التصديق على مشروع قانون تمديد ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود،

ولما كان تصويتنا مشوبا بعيب أساسي في الرضا والإرادة ما يعرضه للبطلان، وما يعرض عملية التصويت على مشروع قانون تعديل الدستور وتمديد ولاية رئيس الجمهورية للإبطال الكامل،

لذلك جئنا بكتابنا هذا نبلغكم رسميا أننا كنا ضد مشروع قانون تمديد ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود الذي أقره المجلس بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وأننا تعرضنا لضغوط وتهديدات فاقت قدرتنا على التحمل دفعتنا إلى الموافقة عليه مرغمين، وهو ما يجعل تصويتنا باطلا ولاغيا وكأنه لم يكن وهو ما يسقط القانون رقم ٢٠٠٤/٥٨٥ الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لعدم توافر أكثرية الثلثين المفروضة دستوريا. طالبين من دولتكم أخذ موقفنا هذا بالاعتبار واتخاذ التدابير الدستورية الضرورية لمعالجة النتائج الباطلة الناتجة عنه.

واقبلوا الاحترام،

(توقيع)

بهية **الحريري**	ميشال **فرعون**	وليد **عيدو**
فريد **مكاري**	غنوه **جلول**	جان **أوغاسابيان**
نبيل **دي فريج**	محمد **قباني**	نقولا **فتوش**
يغيا **جرجيان**	سيرج طور **سركسيان**	عاطف **مجدلاني**
آكوب **قصارجيان**	محمد علي **الميس**	

المرفق الثالث

محضر اجتماع اللجنة العسكرية السورية اللبنانية المشتركة (٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥)

[الأصل: بالعربية]

استنادا لتوجيهات القيادة العسكرية للجيش السوري والجيش اللبناني تم تشكيل لجنة تحقق من تمركز وحدات من القوات العربية السورية داخل الحدود السياسية للجمهورية اللبنانية في منطقة دير العشائر، وبعد الاطلاع الميداني من قبل اللجنة للمنطقة المذكورة تبين أن هناك تباينا في الخرائط الطبوغرافية لكلا البلدين وقد شكلت لجان لبنانية سورية مشتركة سابقا من كلا البلدين ضمت أعضاء من وزارتي الخارجية والعدل إضافة إلى فنيين و لم تنه اللجان أعمالها في حينه.

وقد اقترح الطرفان السوري واللبناني إعادة تشكيل هذه اللجان لإنهاء التباين في الحدود المعتمدة على خرائط البلدين وبالتالي إظهار الحدود وترسيمها بشكلها النهائي والالتزام بها.

وقع المحضر بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥.

من الجانب اللبناني:

(توقيع) العميد الركن صالح حاج **سليمان**
(على أساس أن الحدود السياسية هي نفسها
الحدود الدولية)

من الجانب السوري:

(توقيع) اللواء أديب علي **قاسم**